الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٦/٣٠

السادة المساهمين المحترمين،

يشرفني ان اعرض على سيادتكم تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٦/٣٠.

انخفضت اعداد السائحين الزائرين الي نحو ٤,٥ مليون سائح في النصف الاول من عام ٢٠١٤ بانخفاض ٢٥ % عن الفترة المثيلة من عام ٢٠١٣ كما انخفضت إيرادات السياحة بنسبة ٢٤,٧ % لتسجل ٣ مليار دولار وذلك نتيجة الحادث الإرهابي الذي وقع في منطقة طابا في بداية العام ثم تحذير ألمانيا لمواطنيها من السفر إلى سيناء الذي تلاه تحذير مماثل من نحو ١٥ دولة قبل أن ترفع بعض هذه الدول هذا الحظر خلال الربع الثاني من العام.

ونتيجة لذلك الانخفاض استمرت حالة الكساد التي اصابت قطاع الاستثمار السياحي نتيجة عزوف المستثمرين السياحيين عن الدخول في مشروعات جديدة وكذلك عزوف الأفراد عن شراء وحدات لقضاء العطلات في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه الاقتصاد المصري وقد انعكس ذلك على نتائج اعمال الشركة المصرية للمنتجعات السياحية كالتالي:

حققت الشركة إجمالي إيرادات بالقوائم المالية المستقلة قدرها ٥١،٦٩٦،٨٧٥ جنيه مصري مقارنة بـ ١٨،٠٠٠،٧٤٢ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٦/٣٠ في حين بلغ صافي الخسارة بالقوائم المالية المستقلة ٩،١٥٩،٢٥٥ جنيه مصري مقارنة بربح قدره ١٤،٣٨٢،٨٧٧ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٦/٣٠ وذلك نتيجة ارتفاع تكلفة الخدمات المؤداة وانخفاض الإيرادات التمويلية.

كما حققت الشركة إجمالي إيرادات بالقوائم المالية المجمعة قدرها ٥٢،٤٧٠،٠١٢ جنيه مصري مقارنة بـ ١٨،٣٦٨،١٧٥ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٦/٣٠ في حين بلغ صافي الخسارة بالقوائم المالية المجمعة ٢١،٢٦٩،٥٠٧ جنيه مصري مقارنة بصافي خسارة قدرها ١٠،٧٤٥،٢٤٢ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٦/٣٠. هذا وقد بلغ إجمالي الإيرادات بالقوائم المالية المجمعة من بيع الخدمات المؤداة خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٦/٣٠ مبلغ ١٦،٧٤٣،٧٩٦ جنيه مصري مقارنة بـ ١٥،٧٤١،٩٢٥ خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٦/٣٠ منها ايرادات خدمات المنتجع بقيمة ٤،٧٠٠،٦٥٤ مليون جنيه مصري وهو ما يشكل خفض للالتزامات المالية التي كانت تتحملها الشركة في السابق نيابة عن المستثمرين لصيانة وإدارة المنتجع.

شهد الربع الثاني من العام قيام أحد المستثمرين بشراء قطعة إضافية لتوسعة مشروعه الأصلي وهو ما يعد مؤشرا ايجابيا ويدل على استعادة جزء من الثقة في القطاع وفي توجه الدولة الجديد وعائد الاستثمار المتميز في منتجع سهل حشيش الذي أدى إلى رغبة المستثمرين في زيادة استثماراتهم في القطاع عامة وفي المنتجع خاصة.

هذا وقد قرر مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في ٢٠١٤/٨/٢٥ العدول عن استحواذ الشركة المصرية للمنتجعات السياحية ش.م.م على مجموعة من أصول شركة أوراسكوم للفنادق والتنمية ش.م.م وشركاتها الشقيقة والتابعة حيث لم يتوصل الطرفان لاتفاق نهائي مشترك لإتمام الصفقة. وبذلك، تنتهي الحقوق الحصرية الممنوحة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية ويعفى كلا الطرفين من أية التزامات أخرى. كما قرر مجلس الإدارة تكليف إدارة الشركة باستمرار البحث عن فرص أخرى لتعظيم إيرادات الشركة في المرحلة القادمة بما يعود بأفضل عوائد للمساهمين. كانت الشركة المصرية للمنتجعات السياحية ش.م.م. وشركة أوراسكوم للفنادق والتنمية ش.م.م.، إحدى الشركات التابعة لمجموعة أوراسكوم القابضة للتنمية AG، قد افصحا عن توقيع مذكرة تفاهم مبدئية بينهما بتاريخ ٢٤ مايو لعام ٢٠١٤ - بعد الحصول على موافقة مجلسي إدارة الشركتين المنعقدين بتاريخ ٢٢ مايو لعام ٢٠١٤ بشأن توقيع مذكرة التفاهم – يتم

بمقتضاها استحواذ الأولى على مجموعة من أصول الأخيرة وشركاتها الشقيقة والتابعة، تتمثل في حصص حاكمة في شركات تملك من ٣ إلى ٤ فنادق وأراضي في محافظة البحر الأحمر، مجاورة لمنطقة سهل حشيش (ولا تشمل مشروعات الجونة)، بقيمة تتراوح وفقا للتقديرات المبدئية ما بين ٩٠٠ مليون و١،٠٠٠ مليون جنيه مصري.

وفي إطار جهود الشركة لتسويق منتجع سهل حشيش كوجهة سياحية جديدة قامت الشركة بتنظيم سلسلة من الحفلات والأنشطة في عطلات نهاية الأسبوع وقد ساهمت تلك الحفلات في اجتذاب عدد كبير من الزائرين من الغردقة، الجونة وكذلك القاهرة.

الموقف القانوني

فيما يتعلق بالدعوي المرفوعة أمام مجلس الدولة لبطلان عقد تخصيص أرض سهل حشيش فإن الدعوي منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة والتي قررت حجز الدعوي لإيداع تقريرها القانوني في الدعوي عقب تقديم الشركة مذكرة دفاع وصورة من القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم أوضاع الطعن على عقود الدولة حيث دفعت الشركة بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير ذي صفة استنادا لهذا القرار.

اما فيما يخص قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة للشركة لتخصيص أرض المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع في الظهير الخلفي لمشروع سهل حشيش السياحي فقد قررت المحكمة إحالة الدعوي الي هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني ولم يتم إعداد التقرير حتي الآن علما بأن الشركة قد دفعت بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا لكون التدخل من غير ذي صفة استنادا للقرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم أوضاع الطعن علي عقود الدولة و بناء عليه قررت المحكمة التأجيل الي جلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ لتقديم المستندات من جانب شركة بيراميزا .

الرؤية المستقبلية

سوف تواصل إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية تنفيذ إجراءات جادة وفعاله لإدارة التدفقات النقدية وتقليل المصروفات غير الضرورية فى سبيل الحفاظ علي السيولة والأرصدة النقدية بقدر ما يمكن للتأكد من العبور بالشركة إلى بر الأمان في الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة التي تواجه البلاد عامةً وقطاع السياحة خاصةً في الوقت الحالي مع خفض درجة المخاطره التى تتعرض لها الشركة وينصب التركيز حالياً على الاستثمار في البنية الأساسية اللازمة فقط فى سبيل دعم مشروعاتنا والحفاظ علي الأصول الحالية ومستوي المنتجع ووضع خطة تسويق شامله للمنتجع مع بذل الجهد للاستحواذ على نصيب أكبر في السوق واستعادة المنتجع لنشاطه.

كما ستواصل الشركة التركيز علي تسويق مشروع "جمران" ومشروع " صواري " عقب الإنتهاء من موافقات الهيئة العامة للتنمية السياحية والبدء في الأعمال الإنشائية للمشروعين حيث من المتوقع أن تكون تلك المشروعات المصدر الرئيسي للإيرادات خلال السنوات القادمة بالإضافة الي مساعدة شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة) في جذب المزيد من المؤجرين في منطقة المدينة القديمة بما يمثل مصدر جديد للإيرادات.

محمد كامل
العضو المنتدب
الشركة المصرية للمنتجعات السياحية